المعنى لأنه حرم الوصال للضعف وترك الحاج ونحوه لا لضعف بل لقوي لكن قال في المجموع هو ان يبتدئ
جمع أوصاف الصائمين وكره المحاملي وابن الصلاح نحو قال والمختار الرافعي بان نصوم يومين
بعضي أن المأمور بالامساك كما تارك الفعله لا لكون امتناعه ليلا من تعاطي المفطر ومثال
لا له لنتن من صوم من الا ان الظاهر انه حرام على العالم انتهى وقول الماظم نظر نعم ورأيت
بخطه كما وسمع بالمعبدي حديث ان قوما شكوا وشنه ما ذكره في الحج عن ضعفه
وشك شراك والله اعلم أو لي وبها شرح ما وشنه وهو الاشبه لكن الحلبي مع أيام التشريق والذي يتجه
في الفعل أن تطيقه بلا تضرر ولم يحرم قطع إن قدر فرضا كما قبلها بالاولى مثل الاولى يمتن صام يوم عرفه
لحاج الحاج وهو التاسع من ذي الحجه قال صلى الله عليه وسلم صام يوم عرفه احتسب
على الله تعالى ان يكفر السنه التي قبله والتي بعده رواه مسلم وفيه باب بيان احتسب
ان الله تعالى يعفر له ذنوب سنتين وبانها ان الله تعالى تجاوز في هذه السنتين
عن المعصية والمعنى في تكفير هذه سنتين ان الله تعالى احبط بصامه بعده الامة
فاكثر مواثنتين سنتين بخلاف عاشوراء فانه شارك فيه الامم قبلهم كل الايام
والمكفر الصغائر ويوم عرفه افضل ايام السنه أما الحاج فلا يسن له صام يوم
عرفه بل يمتن له فطره وافهم قوله حث اضعفه ان صومه اولى لضعفه عن الدعا
واعمال الحج بمتن وهو وجه والاصح انه يمتن له فطره وان كان قويا للاتباع رواه الشيخان
ولتقوي على الدعا فصومه له خلاف الاولى وقيل مكروه لخبر ابي داود انه نهى
الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفه بعرفه وضعف بانه في اسناده مجهولا وفي
نكته التنبيه للمروزي انه يمتن صومه لحاج لم يفطر عرفة الا ليلا لبعد العله وبعد المجهول
على عدم المشاق اما المسافر فيمتن له فطره مطلقا كما نص عليه الشافعي لعله في المهمات ويمتن
صوم ثامن الحجه احتياطا لعرفة قاله المسولي وعن بل يمتن صوم عشر ذي الحجه عن
الجديد ويمتن صام ستة ايام من سوال لعيد يوم العيد قال صلى الله عليه وسلم صام
رمضان فما تبعه ستة من سوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وفي رواية
المتاخرين خبر صام شهر رمضان بعشر امثاله وصام ستة ايام شهر بن فذلك صام
السنه وخص سوال لذلك لسنه الصيام مع سهوله النفس الى الاكل وصيامها
على طول الصوم وحذف تاء الثانيه عند حذف المعدود جائز كما سبق لكنه الافضل تبعا
للخبر وصومها والولاء ومتصله يوم العيد اولى من تفريقها ومن صومها عقب منفصله
يوم العيد مبادرة للعبادة ويمتن صام يوما سوال وهو العاشر من المحرم وتاسوعاء
وهو التاسع منه قال صلى الله عليه وسلم صام يوم عاشوراء احتسب على الله ان
يكفر السنه التي قبله وقال لئن بقيت الى قابل لاصومن التاسع فمات
قبله رواها مسلم ويمتن صوم الحادي عشر ايضا نص عليه الشافعي وحكمه
صوم ناسوعاء مع عاشوراء الاحتياط ولمخالفه اليهود وعاشوراء معدود وقيل
موجوه في الطهر ويمتن صام يوم الاثنين والخميس لانه صلى الله عليه وسلم كان يتحرى
صومهما وقال يعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض عملي وانا
صائم رواها النسائي وعلى الاول من حديث عائشه والثاني من حديث
ابي هريره والمراد عرضها على الله تعالى واما رفع الملائكه لها فانه بالليل
والنهار مرتين ولا يناني ذلك ما في الصحيحين وشعبان كما في خبر مسند احمد انه
صلى الله عليه وسلم سئل عن الصوم في شعبان فقال انه شهر يرفع فيه

الاعمال

الاعمال فاحب ان يرفع عملي وانا صائم لجواز رفع الاعمال الاسبوع مفصله واعمال
والعام مجمله ويمتن صام ايام البيض وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر لقوله صلى الله عليه وسلم ان تصوم من الشهر ثلاثه ايام
فصم ثلاث عشر واربع عشر وخمس عشر رواه النسائي وابن حبان والمعنى ان الحسنه
بعشر امثالها فصومها كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثه ايام من كل شهر ولو
عبر ايام البيض كما في المجموع وعن الاحاد الصحيحه قال السبكي والحاصل انه يتمش
صوم ثلاثه ايام وان تكون ايام المض فان صامها في اثنين فالبعض ويتمش
مع ذلك دوي الحجه فان صوم ثالث عشر حرام فهل سقط وهما السهر او تعوض عنه
السادس عشر او يوم من السبع الاول فيه احتمال ولم ار من تعرض لذلك انتهى
قال الماوردي ويمتن صوم ايام السود الثامن والعشرين وثالثه ولا يخفى سقوط
الثالث منها اذا كان الشهر ناقصا ولعله بعوض ما قال الشهر الذي بعده فهو ايام السود
لان ليالها كلها سود اذا وجدت ايام البيض وايام السود بذلك لتعبيرهم
بالوتر والناسع بالسواد فما ناسب صوم الاولى شكرا والناسع لطلب كشف السواد
ولان الشهر صف فراشرف على الرجيل فناسب تزويده بذلك والاحتياط صوم الثاني عشر
مع ايام البيض وصوم السابع والعشرين مع ايام السود وكره افراد الجمعه وافراد
السبت وافراد الاحد بصوم وانما صوم الدهر عدا العيدين والتشريق فكره لمن خاف به
ضررا او فوت حق ويمتن لغيره وعلى الحاله الاولى حمل خبر متى لا صام من صام الابد
الناسع من شرع في النفل صوما كان او عدد اي او في فرض الكفايه فله قطعه ولا يجب
قضاؤه لنا لعبادة الشروع حكم الشروع فيه ولخبر الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء
صام وان شاء افطر رواه الدارمي والحاكم وصححا اسناده ولخبر ابي داود ان ام هاني
كانت صائمة صوم قطوع فجيء لها برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت صائمة
وخفت ان تتم صومها ولخبر عائشه المتقدم في الكلام على نيه الصوم ويفارق ما لصوم
عاشر ويكره له قطع ذلك للعيد واذا قطعه قال المتولي لا يشاء على ما مضى
لان العباده لم تتم وعن الشافعي انه يثاب وهو محمول على ما اذا قطعه
بعذر واما وجوب اتمام الحج والعمره لشدة احرامهما لان نفلهما كفرضهما
منه وكذا وعد هما واتمام صلاة الميت واكها دليلا نفلها لتشدد حرمه
الميت وتحصل الحامل بكسل قلوب الجنده الذين لا يحوز لهم سرع والعرض
من فروض الاعيان قطعه سواء كان صوما ام صلاة ام عمرها اذ كان
اوقضا وان كان موسعا له شرع في العرض ولا عذر له والخروج منه
والعد فرضا وقول الماظم الى ذلك يتوقف في ذلك نظر
اليوم لذلك الصوم وقد اشار الماظم الى ذلك بقوله
وما يصح صوم يوم العيد ويوم شق او كاتر ديد لانه نهى عن صوم يوم
اي لانه صوم نوبي العدد لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم
العطر ويوم الاضحى ولصوم ايام التشريق للاله ولو للمتمتع العادم الهدي
لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن صامها رواه ابو داود باسناد صحيح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)